

ካባራዊ መሪሕነታዊ
ሸማግሌ
ሰልፌ ሀዘበ ኤርትራ
ሰልፌ ደሞክራሲ ኤርትራ



اللجنة القيادية المشتركة
الحزب الديمقراطي الارترى
الحركة الشعبية الارترية
حزب الشعب الارترى

JOINT LEADERSHIP
COMMITTEE
ERITREAN PEOPLE'S MOVEMENT
ERITREAN PEOPLE'S PARTY

خيارات للعملية الديمقراطية

الورقة المقدمة لكونفرنس بروكسل الخاص بتقليص الفجوة بين الإتحاد
الأوربي والولايات المتحدة الامريكية في سياستهما نحو أرتريا والقرن الأفريقي

10-9 نوفمبر/تشرين الثاني 2009

مدخل موجز إلى الأوضاع الراهنة في أرتريا:

عندما أصبحت أرتريا دولة ذات سيادة قبل عقدين من الآن، ذهب الظن بالعديد من الناس الي أنها سوف تصير النموذج الأفريقي الجدير بالحسد والمحاكاة. لكن لسوء الحظ، هذا التوقع أحبط منذ أن اتجهه زعيم "عصر النهضة" المنتظر إلى أن يكون بدوره دكتاتورياً أفريقياً آخر. لقد قضينا معظم سنوات وجودنا المستقل في معاناة عظيمة، دول محيطنا المجاور كالسودان، إثيوبيا، جيبوتي، الصومال واليمن هي الأخرى عانت من رعونة السلوك الشرير لزعيم أرتريا الإستبدادي إسياس أفورقي. لقد ثبت أن أفورقي لا ينفاد إلا بالكراهية والضغائن ضدّ الأعداء المُتخيلين، بل نراه يعد حتى الديمقراطية الغربية ضمن أعدائه؛ طموحه النهم لأن يصبح صانع الأحداث الإقليمي يرغمه أيضاً للتحالف حتى مع الإرهابيين والأصوليين الدينيين. لا حاجة للقول، بأن المغامرات العسكرية الغامضة المرامي والسياسات الإقتصادية للنظام وعزلته الإقليمية والدولية ساهما في إفقار كامل الأمة الإرترية الي الدرجة التي فقدت معها اليوم طاقة الدفاع عن حقوقها. المواطنون جميعاً، خصوصاً طلاب الجامعة، القادة السياسيين، أصحاب العمل، المقاتلين السابقين يتم إيداعهم السجون دون محاكمة. كما يعلم الجميع، فإن أحد عشر من الأعضاء المؤسسين للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة والذين معظمهم زعماء سابقون في الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا ووزراء في الحكومة، ثم قادة وأعضاء فيما عرف بمجموعة ال 15، تلك المجموعة التي نادى بالإصلاح مما أدى بهؤلاء الأحد عشر من أعضائها الي الاعتقال والبقاء في السجن منذ الثامن عشر من سبتمبر 2001م حيث لا أحد يعرف شيئاً عن مصيرهم أو مكان اعتقالهم. يصرّحُ الدكتاتور الارترى مراراً وتكراراً بأنه سوف لن يسمح بالانتخابات الحرة للعديد من العقود القادمة، وبالتأكيد فإن دروب التغيير في ظل هذا النظام القمعي مغلقة. صحافة أرتريا الناشئة وإمكانيات النشاط الطلابي حظرا ووثدا في 2001. الجامعة الوحيدة في البلاد مغلقة، مدارس ثانوية كثيرة كانت تغلق وتُستبدل ببرامج أخرى في المعسكرات المغلقة، حيث يصبح الانضباط العسكري والطاعة المطلقة للسلطة مواضيع أكثر أهمية من المعرفة الأكاديمية والوعي السياسي. باختصار، أرتريا اليوم بلاد حيث:

- * لا دستور ولا حكم قانون يمكن أن يُحلّم به.
- * لا حرمة ولا احترام لحقوق الإنسان الأساسية.
- * لا حرية للصحافة أو الاجتماع.
- * لا حرية للعبادة أو الاعتقاد.
- * لا عمل حر (قطاع خاص) يسمح له بالتواجد والإزدهار.
- * لا تشجيع للتعليم العالي.... وهكذا فإن قائمة المحظورات والمفقودات تطول وتطول.

إنما أدى الي هذه الأوضاع المزرية في أرتريا يعود في اعتقادنا الي الأخطاء التي ارتكبت منذ البداية من قبل اللاعبين المعنيين، وعلي رأس أولئك يأتي الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة ضمن آخرين ارتكبوا الأخطاء التالية:-

* الثقة العمياء التي أولاها الشعب الإرتري للدكتاتور للفرد الذي خان تنظيمه ووعده.
* جيران أرتريا الذين يدركون جيداً وجود لاعبين مهمين آخرين في مسرح التعدد السياسي - الإجتماعي في البلاد، لم يهتموا منذ البداية، أي في 1991م بإشراك هؤلاء اللاعبين في تشكيل الحكم الوطني.
* لا الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ولا الإتحاد الأوربي قد تعلموا من الأخطاء السابقة في أفريقيا بوضع اللبنة الصحيحة لوضع ارتريا علي جادة الطريق الديمقراطي الصحيح منذ البداية.

إن نتيجة تلك الفرص المفقودة ظاهرة للعيان في أرتريا اليوم، لقد أصبحت البلادُ السجنَ الأكبرَ ومرتعاً للتجسس علي الضمائر يجعل المواطنين مرتابين ببعضهم باستمرار. ببساطة وإيجاز، فإن الناس في أرتريا اليوم يعيشون رهائن للنظام المستبد.

معسكر المعارضة الإرترية:

منذ ظهور أرتريا كدولة مستقلة، كانت هناك في المنفى تنظيمات سياسية رفضت الإستسلام لإرادة الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة. في بداية العقد الحالي، إنضمَّ إلي المعارضة القديمة في المنفى بعض العناصر الهامة الأخرى من داخل الوطن إثر الإجراءات القمعية للنظام في سبتمبر 2001 ضد أعضاء الحزب الذين طالبوا بالتغيير والإصلاح - بالطبع - الانتقال من الدكتاتورية إلي نظام حكم دستوري ذي تعدد حزبي. الكثير من المقيمين في الشتات ممن سبق لهم التعاطف مع النظام عارضوا النظام أيضاً وشكلوا عدداً من منظمات المجتمع المدني.

اليوم، تنظيمات المعارضة الإرترية في المنفى وشبكات منظمات المجتمع المدني يتمتعان بعطف نسبة مئوية متزايدة كبراً وسرعة من الشتات الإرتري الذي يتجاوز عدده الكلي خارج منطقة القرن الأفريقي ال 200,000. يذكر أيضاً وحسب إحصائيات 1997م الخاصة بالنظام، يوجد في إثيوبيا حوالي 450,000 أرتري أو "أثيوبيي" من أصل ارتري وفي السودان حوالي 550,000 أرتري أو "سوداني" من أصل ارتري، هذا ما عدا الأرتريين المبعدين من إثيوبيا قسراً، ما قام به النظام في سبيل تسهيل عودة اللاجئين الإرتريين من السودان ضئيل جداً. تدفق اللاجئين من أرتريا ما زال أيضاً في تزايد أكثر من ذي قبل، حتى وصل الي أكثر من 50,000 في العام، وبالذات منذ نزاع الحدود مع إثيوبيا، أي منذ أكثر من 11 سنة. في الوقت الحاضر نجد البلدان المجاورة، أوروبا والولايات المتحدة مغمورة باللاجئين الجدد الذين استطاعوا الإفلات من قبضة النظام الوحشي، بينهم نرى العديد من المقاتلين السابقين الذين ضحوا بكل غالٍ ونفيس لتحرير البلاد. هكذا، من السهل تقييم أهمية الشتات الإرتري الذي تضاعف في الحجم ضمن فترة زمنية وجيزة. من الصعب أن نحدد النسبة المئوية لمن "يدعمون" النظام من الأرتريين داخل البلاد، لكن من السهل جداً أن ندرك أن ما يربو علي ربع المليون مجند في الجيش وبقية السكان المقموعين يُعارضون تزايد حماقات إسياس أفورقي اللانهائية دبلوماسياً، عسكرياً وسياسياً.

بلا شك، تتمنى الأغلبية الساحقة من الأرتريين في الوقت الحاضر نهاية النظام في أسمرة. بيد أنهم، بسبب آليات الرقابة الشديدة المفروضة عليهم من قبل الحكومة، هم ما زالوا يجدون أنفسهم ضعفاء وعاجزين عن تغيير حالهم المرعبة. علاوة على ذلك، كلنا يشهد بحقيقة أن الأمنية الأولى بين المجندين أن يتركوا البلاد للأبد ويعيشوا في أي مكانٍ آخر. بعد الاستقلال الذي تحقق بالعديد من التضحيات والمشاق، توقعنا جميعاً الرجوع إلى وطننا، لكننا بدلاً من ذلك، نشهد الإتجاه الي العكس، أي الهجرة الي خارج البلاد ثانيةً.

التحالف الديمقراطي الإرتري:

نحن في تنظيمات المعارضة بالمنفى نستظل منذ سنواتٍ قريبة خلت بالمظلة الوطنية الجامعة، التحالف الديمقراطي الإرتري، الذي يمثل رغبات وتطلعات الأغلبية الكبيرة من الإرتريين. وهو الجسم الذي يُنسق نشاطات المعارضة ويُعبئ الناس لإزالة النظام الذي يرفض الاستجابة لنداء الحوار غير المشروط من أجل الديمقراطية. مظللتنا الوطنية تمتلك دستوراً مشتركاً وميثاقاً يقوم علي تكوين نظام حكم لامركزي ودولة ديمقراطية متعددة الأحزاب في أرتريا، كما يتضمن الإذعان للدستور الوطني ومؤسسات الشعب التمثيلية التي تسهر علي حفظ التنوع في إطار الوحدة الوطنية

للبلاد، علي أنه ولكي يصير تحقيق هذه الأهداف ممكناً، يجب أن يجد التحالف الديمقراطي الارتري والتنظيمات الأعضاء به الدعم اللا محدود من قِبَل كُلِّ الشعوب المحبة للسلام والديمقراطية.

كذلك اسمحو لي أن أسوق الي علمكم المعلومات الموجزة التالية: التحالف الديمقراطي الإرتري مظلة وطنية تتكون من 13 تنظيمياً سياسياً، ثلاثة من تلك التنظيمات الأعضاء في التحالف في طريقها الآن الي التوحد بالاندماج في إطار تنظيمي واحد. إن هذا الاندماج المُزمع حدوثه في ديسمبر 2009م سوف يجمع لأول مرة بين أبناء المدرستين النضاليتين التاريخيتين للشعب الارتري إبان كفاحه التحرري المسلح، جبهة التحرير الإرترية والجبهة الشعبية لتحرير ارتريا حول برنامج وطني ديمقراطي ومن المأمول أن تتحقق بذلك أمانى شعبنا العميقة في الوحدة والتغيير في أرتريا. ثلاثتها تنظيمات علمانية تسعى لبناء دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب في أرتريا ما بعد الدكتاتورية، وهي تنظيمات:

1. الحزب الديمقراطي الإرتري
2. الحركة الشعبية الإرترية
3. حزب الشعب الإرتري

كذلك بين أعضاء التحالف الديمقراطي الإرتري الآخرين أربعة تنظيمات اتفقت مؤخراً على تشكيل جبهة متحدة تحت اسم: "جبهة التضامن الإرترية"، وهي تنظيمات:

1. جبهة التحرير الإرترية
2. حركة الإصلاح الإسلامي الإرتري
3. الحزب الإسلامي الإرتري للتنمية والعدالة
4. الحركة الفدرالية الديمقراطية الإرترية.

أيضاً، تنظيمان قائمان علي أساس الإنتماء العرقي قاما هذا العام بتشكيل إطار جبهوي مشترك أسمياه "الجبهة الديمقراطية للقوميات الإرترية". التنظيمان هما:

1. الحركة الديمقراطية لتحرير كونا أرتريا
2. التنظيم الديمقراطي لعفر البحر الأحمر.

بقية تنظمات التحالف الديمقراطي التي توجد خارج هذه الأطر تتمثل في التنظيمات التالية:

1. جبهة الإنقاذ الوطني الإرترية
2. المؤتمر الإسلامي الإرتري
3. حزب النهضة الأرتري
4. الجبهة الديمقراطية الشعبية الإرترية.

خيارات للدمقرطة:

التحالف الديمقراطي الإرتري أعلن منذ عهد بعيد استعداده للتفاوض من أجل دمقرطة دولة أرتريا، بيد أنه من الصعب تصور موافقة إسياس على الحوار للإنتقال السلمي والسلس من الدكتاتورية إلى الحكم الديمقراطي وبمشاركة المعارضة التي لا يعترف حتى بوجودها. لذلك والحال هذه، نجد أن دستور التحالف المعارض يسمح لتنظيماته الأعضاء باستعمال كل الوسائل المتاحة لتعبئة الأرتريين في كل مكان للعمل علي إزالة النظام. تنظيمات التحالف الديمقراطي تعتقد أن أية إعاقة أو تأخير في استبدال الدكتاتورية الحالية في أرتريا بحكومة مُنتخبة ديموقراطياً سيؤدي إلى المزيد من المآسي الأخرى في القرن الأفريقي. إذ من المتوقع جداً أن تتزايد نسبة تدفق اللجوء الأرتري وأن يتسبب ذلك في خلق وتعقيد العديد من المشكلات في المحيط المجاور أو أي مكان آخر يهاجرون اليه، كما أن نظام أسمرأ سيواصل تحريك النزاعات في المنطقة بالتحالف مع القوى المتطرفة.

الأطراف التي أمثلها بشكل مباشر في هذا المؤتمر، أي (الحزب الديمقراطي الإرتري، الحركة الشعبية الارترية، حزب الشعب الارتري) تتبنى أسلوب الكفاح السلمي الديمقراطي المدعوم من الشعب خياراً لإزالة النظام. كما نؤمن

بأن دعم المواطنين الأتربيين لمن يحسبون أنه الحزب أو الأحزاب والتنظيمات التي تصلح بديلاً ديمقراطياً للنظام في أرتريا سوف يجعل بالتغيير الديمقراطي في بلادنا. حتى الآن، لم يُعطَ الإنتباه الكافي لأهمية بناء قوة أو قوى ديمقراطية ارترية داخل معسكر المعارضة الوطنية تُشكل الضمان لآلاً تصبح أرتريا دولة فاشلة تنضم لركب الدول الفاشلة، يجب أن ننتبه الي أن القرن الأفريقي والعالم بشكل عام لا يحتملان نشوء صومال آخر.

المساعدة التي يمكن أن يقدمها كلٌّ من الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية للأتربيين:

الموقف الأوربي والأمريكي نحو النظام في أرتريا لم يكونا ناجحين في أي مجال من المجالات خلال العقدين الماضيين. نحن نعتقد بقوة بأن الديمقراطية الغربية مستندة على الدروس التي تعلمتها من تجربتها السابقة، كان وما زال بإمكانها أن تتخذ من الإجراءات ما يجبر النظام علي ديمقراطية أرتريا. وهذا يمكن أن يتضمّن الأعمال التالية:

* إيقاف أيّة معونة تقنية عن النظام، بما في ذلك ملايين الإتحاد الأوربي ال122 الأخيرة.

* التأكد من أن المساعدات الإنسانية لا تسقط في أيدي أعوان النظام.

* الحدّ من النشاطات غير الشرعية لسفارات النظام في الخارج، هذه لسفارات المشهورة في كل مكان بانشغالها بارهاب الشتات الإرتري الذي يُخضع للإبترازات المالية بلا حدود والتي تتضمّن 2 % ضرائب والعديد من المساهمات والتبرعات الإجبارية. كما أن مبعوثي السفارات متورطون أيضاً في نشاطات التحويل النقدي (الحوالات المحظورة في العديد من البلدان).

* المجموعة الدولية ما زالت لها المسؤولية الملزمة بالتطبيق الكامل للقرار النهائي والملزم الخاص بالنزاع الحدودي بين أرتريا وإثيوبيا. وهذا بالتأكيد سوف يحرم نظام أسمرأ أيّة أعداء ضد الديمقراطية.

* الحظر: (العقوبات الاقتصادية)؟ - مواطنونا العاديون البسطاء وبسبب انقطاع وسوء علاقات ارتريا بالبلدان المجاورة يعيشون منذ عهد بعيد تحت الحظر الاقتصادي غير المعلن. قد يُمكن القول بأنّ عقوبات الأمم المتحدة كثيراً ما يقع أذاها علي عامة السكان أكثر من الأنظمة الموجهة اليها عادةً، نحن في المعارضة نفضل أيّ عمل ضدّ النظام في أرتريا إذا كان ذلك العمل من شأنه أن يساعد على إسعاد الشعب وبدون أيّ ضرر إضافي يقع على عاتق المواطن البريء. منذ مدة ليست بالقليلة تعالت الأصوات هنا وهناك بفرض العقوبات علي النظام، وعلي كلّ منى ما اتخذ القرار بذلك سوف يكون بالتأكيد من المستحسن أن تقدم المجموعة الدولية البرامج الإنسانية العملية التي يُمكن أن تتفادى إيذاء الشعب الإرتري الذي يعاني من الفقر المدقع منذ أمادٍ بعيدة.

هذه الإجراءات العقابية وغيرها بإمكانها أن تؤثر على النظام الدكتاتوري عملياً فتدفعه للإذعان لعرض الحوار غير المشروط المقدم من التحالف الديمقراطي الإرتري، وبالتالي يضطر الي الجلوس الي مائدة التفاوض مع المعارضة الوطنية.

نداء عاجل للإتحاد الأوربي والولايات المتحدة لتقديم الدعم العاجل للمؤسسات الارترية غير الحكومية في المنفى:

بالطبع طلبنا إلى البلدان الصديقة التوقف عن دعم النظام في أسمرأ، إلا أن ذلك لا يعني إيقاف الدع عن الأتربيين عموماً. يُشكّل ارتريو الشتات المتزايدو العدد حوالي 1.5 مليون، معظمهم يعيش في المحيط المجاور لأرتريا. مُساعدَة هذا العدد الكبير من الأتربيين يعني الكثير في بناء أرتريا ما بعد الدكتاتورية. لذا، نرى أنه من المشروع والملح في ذات الوقت أن تقدم الديمقراطيات الغربية في اوربا وامريكا الدعم الكبير والعاجل لبناء قدرات الممثلين غيرالحكوميين لإرتريي الشتات. المشاريع والمجالات المستحقة للدعم تتلخص في الحقول التالية:

* تعليم اللاجئين الشباب في القرن الافريقي: توجيه الأموال التي من المفترض وصولها لارتريا والتي جمّدت بسبب إساءة نظام أسمرأ التصرف فيها، توجيه هذه الأموال لمشاريع التدريب المهني لترقية مهارات الأتربيين الشباب في مخيمات اللاجئين بكلّ من السودان وإثيوبيا.

* دعم تجمعات الشتات: تشجيع الجاليات الإرترية ومنظمات المجتمع المدني بتزويدهم بالموارد والوسائل المعينة. * أجهزة إعلام تربية: بعد قرن من الحروب المتعاقبة، خضع العديد من الأتربيين للتأثيرات السلبية للنظام - من المغامرات العسكرية وعقلية الدفاعات والخنادق مقابل شطب القيم والمثل النبيلة كالديمقراطية وحقوق الإنسان من عقولهم، لذا من الضروري تصحيح هذا الخلل بأسرع ما يمكن. في هذا الصدد، مطلوب مواد إذاعية تربية تلعب الدور المنشود في التحلّل من هذه الحالة العقلية الشاذة، وتُعيد تصويب ثقافة الديمقراطية وإحترام الحقوق الأساسية.

* مساندة ودعم التحالف الديمقراطي الإيرتري وتنظيماته الأعضاء: هذا قد يبدو للوهلة الأولى ضعيف المنطق والحجة. على أية حال، التنظيمات السياسية الـ13 اضطرت الي تشكيل هذا التحالف الوطني نتيجة الغياب الكلي للحقوق السياسية والإنسانية الأساسية في أرتريا. المظلة الوطنية وأعضاؤها الأفراد يمثلون كل الأرتريين المتطلعين لبناء السلام والدولة الديمقراطية، وهم يستحقون دعمكم القوي والعاجل. وإذا كان هناك من طلب محدد وملح نقدمه لأصدقاء شعبنا اليوم، فهو دعم ومؤازرة مؤتمر ملتقى الحوار الوطني الجامع لكل الأرتريين المعارضين للنظام لكي يتقوي الكفاح من أجل الديمقراطية والتغيير. الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة يمكن أن يساهما في مستقبل أفضل في أرتريا بتوجيه إنتباههم ودعمهم الكبير إلى هذا المشروع.

*معسكر المعارضة، وبشكل خاص التنظيمات الثلاثة التي أمثلها، بحس بقوة بأننا نحتاج للتخطيط والاستعداد ابتداءً من الآن لأرتريا ما بعد الدكتاتورية. مدركين لهذه الحاجة الملحة، بدأنا مهمة إعداد الخطة الانتقالية. بالتأكيد، نحتاج للمساعدة في تطويرها الي الأفضل إلى الدعم لبناء مصادر القوة التي تساعدنا علي تعليم وتعويد شعبنا القيم الديمقراطية.

ختاماً، نود أن نلفت انتباه حضراتكم الي أن هذا هو الوقت المناسب لصانعي القرار في أمريكا والإتحاد الأوربي لتزويد التحالف الديمقراطي ومن ترونيه جديراً باستحقاق دعمكم من أعضاء ذلك التحالف بالدعم السياسي والمادي الجاد لكي يتمكن الشعب الإيرتري من الأخذ ببديل أو بدائل ديمقراطية لأرتريا ما بعد الدكتاتورية.

شكراً لحسن انتباهكم.

ولد يسوس عمار

عن:

الحزب الديمقراطي الإيرتري
الحركة الشعبية الإيرتريّة
حزب الشعب الإيرتري